مدخلة بعنوان: التنويع الإقتصادي كخيار تنموي مستداملمواجهة " لعنة النفط "
في البلدان العربيةالمصدرة للنفط –عرض تجارب رائدة
– المحور الخامس–

أ.موسى باهي–أستاذ مساعد قسم –أ– د.شعابنية سعاد – أستاذ محاضر – ب
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسييركلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة 08 ماي 1945 – قالمةجامعة 08 ماي 1945 – قالمة

ملخص

يُعد التنويع الاقتصادي خيارا ضروريالإيجاد نمو اقتصادي مستدام، لاسيما في الإقتصادات العربية المصدرة للنفط التي تعاني لعنة الموارد أو ما يطلق عليها بـ " لعنة النفط" أو " المرض الهولندي".فالاقتصاد الذي يعتمد دخله بشكل كبيرا على الموارد الطبيعية كالنفط يواجه خطر عدم الاستقرار، بإعتبار أن أسعارها تشهد تقلبات حادّة في الأسواق العالمية. سعت هذه الدراسة لتقييم الجهود الرّامية لتنويع الاقتصاد في البلدان الغنية بالموارد النفطية عامة والعربية منها خاصة، من خلال عرض شامل لواقع وتحديات التنويع في هذه البلدان وتحليل أبرز المحددات الرئيسية للنجاح فيه. ولقد توصلتالدراسة إلى أنه رغم السياسات الرامية لتنويع الاقتصادات العربية المصدرةللنفط لا تزال الثروة النفطية المحرك الرئيسي الذي يدفع عجلة الاقتصاد في أغلب هذه البلدان، غير أنهثمّة تجارب دولية رائدة في التنويع الاقتصادي–الذي شكلإنطلاقة قوية للنمو الحقيقي المستدام–يمكن الإستقادة منها لجعل نمط التنويع الاقتصادي استراتيجية قائمة وخيارا تنمويا مستداما للبلدان العربية المصدرة للنفط.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، المرض الهولندي، لعنة الموارد، المرض الهولندي، أسعارالنفط، النمو المستدام.

Abstract:

Economic diversification is a necessary option for achieving sustainable economic growth, particularly in the oil-exporting Arab economies that suffer from the phenomenon of resource curse or the so-called the "oil curse" or analogy to "Dutch disease." As the economy, which is a major income depends on natural resources "such as oil," it is in danger of instability, considering that their prices can fluctuate sharply in the global Alosouk. This article seeks to assess efforts to diversify the economy in the rich countries in general and the Arab oil resources, including in particular through a comprehensive presentation of the reality and the challenges of diversification in these countries and the analysis highlighted the major determinants of success in it. It have concluded that, despite policies aimed to diversify the oil-exporting Arab economies of oil wealth is still the main engine that drives the economy wheel in most of these countries, however, there is a leading international experiences in economic diversification - form a strong start real growth sustainable-can be one step closer ones to make the diversification pattern exist in the economic strategy and the option of a sustainable development of oil-exporting Arab Countries

Key words: economic diversification,Dutch disease, the resource curse, The Dutch Disease oil prices.

مقدمــة:

يُعد التنويع الاقتصادي خيارا ضروريالخلق نمو اقتصادي مستدام، سيما في الإقتصادات العربية النفطية[1] التي تعاني لعنة الموارد أو ما يطلق عليها بـ " لعنة النفط" أو تشبيها بـ " المرض الهولندي".فالاقتصاد الذي يعتمد دخله بشكل كبيرا على الموارد الطبيعية كـ "النفط" يُواجه خطر عدم الاستقرار أو حتى الإنهيار إذا كانت أسعار هذه السلع تشهد تقلبات حادة في الأسوق العالمية،وكواقعلذلك فقد شهد منتصف العقدالجاري – أي منتصف عام 2014 إلى غاية الآن–إنخفاضا حادا في أسعار النفط معاحتمال بقائها منخفضة لفترة ليستبالقصيرة.لكن المفارقة أن طفرة ارتفاع أسعار النفط كانت حالة سابقة لذلك خلال الفترة (2000-2013)، حيثساهم ذلك في تعزيز أهمية القطاع النفطي، وفي تشويه المؤشرات الاقتصادية للاقتصادات التي تعتمد عليه. بالمقابل تؤكد الحقائق العلميةإلى أنه من غير الطبيعي أن تواصل هذه الإقتصادات السير في نهج الإعتماد على سلعة واحدة للمساهمة–بشكل مبالغ فيه–في إيرادات المالية العامة، حجمالصادرات والناتج المحلي الإجمالي. ولقد كانتالطفرات النفطية التي حدثت سابقا فرصة تاريخية لتوظيف الفوائض المالية النفطية في تعزيز دور القطاعات الأخرى في الإقتصاديات المحلية، ليتم في المحصلة تحقيق الهدف المنشود والمتمثل في تقليل الإعتماد على النفط وتنويع الاقتصاد ومن تم تنويع مصادر الدخل.

قبل سنوات الثمانينات لم يكن ثمة دلائل كبيرة على وجود لعنة الموارد في بلدان العالم النامي الغنية بالموارد ومنها البلدان العربية النفطية، فلقد كانت البلدان المنتجة والمصدرة للنفط والبلدان غير النفطية متساوية في إحتمالات خضوعها السياسي والإقتصادي للقوى الكبرى. وبعدإكتشاف النفط[2] وصعوده إلى مرتبة السلع الإستراتيجية العالمية (كسلعة، و/ أوسوق، وعقود...إلخ) أصبحت هذه البلدان أكثر عرضة للمشاكل الاقتصادية والإجتماعية والسياسية (كالأزمات الاقتصادية والمالية، الحروب، الصرعات...).غير أنه ليس كل الدول التي لديها النفط كانت عرضة للعنة، فبلدان مثل النرويج وكندا وبريطانيا العظمى ذات المداخيل المرتفعة والإقتصادات المتنوعة والمؤسسات الديمقراطية الراسخة، تستخرج الكثير من النفط ولا تعاني إلا القليل من التأثيرات السلبية للتقلبات الفجائية في أسعار النفط وإيراداته. فالثروة النفطيةغالبا ما تكون مشكلة للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل لكنها ليس كذلك بالنسبة للدول المتقدمة الصناعية ذات الدخول المرتفعة، ومن تداعياتذلك ما يمكن أن نسميه " مفارقة الثروة النفطية" فالبلدان ذات الإحتياجات الأكثر إلحاحاً هي ذاتها الأقل إحتمالات في الإستفادة من هباتها الجيولوجية.وعلى ضوء هذه الحقائق وتناقضاتها معالنهج العلميلاسيما في الفكري التنموي المعاصر،تسعى الدراسةللإجابة على إشكالية هامة تتعلقبالمجتمع والإقتصاد الغني بمؤشر الموارد والفقير بمؤشراتالتنمية، والتي تتمثل في:

– هل بإستطاعةالبلدان العربية الغنية بالثروة النفطية مواجهة " لعنة النفط"وتبني إستراتيجية التنويع الاقتصادي كخيار تنموي مستدام؟

وتندرج تحت هذا السؤال جملة من الأسئلة الفرعية تتمحور حول: ما المقصودبـ " لعنة الموارد" أو " لعنة النفط"؟ ماهي أسبابها وآثارها الضارة؟ ما المقصود بالتنويع الاقتصادي؟ هل التنويع ضروري في حال وفرة الموارد(النفطية)

وغير ضروري في حال ندرتها؟هل تعاني منالمصدرة للنفط "المرض الهولندي"؟وهل تشكل الموارد ومنها النفط عائقا أم دافعانحو التنويع؟ وماهي محدداته وعوامل نجاحه كاستراتيجية؟ وكيف يمكن الإستفادة من بعض تجارب الرائدة للبلدان الغنية بالمواردالتي نجحت في تنويع قاعدة النشاط الاقتصادي؟

فرضيات البحث:

يرتكز البحث على الفرضيات، التي تتضمن إجابة مؤقتة عن التساؤلات أعلاه:

- لعنة الموارد في البلدان النفطية هي لعنة نفط خالصة وليس خاصة بمورد غير ذلك؛ وهي ظاهرة مرتبطة بالبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل أكثر من البلدان المرتفعة الدخل؛
- التنويع الاقتصادي خيار مصيري لتحقيق مستويات دخل أكثر استقرارا واستدامة في البلدان الغنية بالموارد النفطية وغيرها.
- الاعتماد المفرط على النفط يشكل عائقا قويا أمام جهود التنويع؛ كما أن وفرة أو عدم وفرة مورد محدد كالنفط ليس له تأثير على تجسيد استراتيجية التنويع الاقتصادي.

أهمية البحث:

تحاول هذه المقالة التطرق إلى معضلة أو مفارقة الثروة النفطية، حيث تعد الموارد النفطية من بين الموارد الطبيعية الأكثر والأعلى تقلبا سواء من حيثالإيرادات والمداخيلبالنظر لعديد العوامل الداخلية والخارجية التي تواجههاهذه البلدان.كما سيتم تحليل ظاهرة لعنة الموارد أو النفط وتبيان ماهيتها وسماتها وأسبابها وآثارها وإبراز محدادات التنويع الاقتصادي كإستراتيجية لمواجهة هذه الظاهرة والخروج من التبعية المطلقة للنفط ومداخليه المتقلبة وخلق نمو إقتصادي مستدام، وفرص عمل جديدة وتنمية متوازنة ومستدامة.

الهدف من البحث:

تهدف هذه المقالة إلى طرح التنويع الاقتصادي كإستراتيجية (خيار) بديلة للخروج من نمط التنمية المعتمد على النفط وآثاره الضارة على الاقتصاد والمجتمع من خلال إبراز مزايا ومحدداتإعتماد هذه الإستراتيجية،وكيف أن تحدي التنويع لم يكن مرتبط بشكل كبير وأساسي بوفرة أو ندرة الموارد لاسيما أن الفكر التنموي المعاصر يقدم الحجة القوية على أن النمو الطويل الأجل والمستداميرتبط بعوامل غير تقليدية وغير موضوعية بل بعوامل ذاتية وتراكمية متجددة،مع إبرازأهمية التركيز على الهيكل الإنتاجي للإقتصاد بالكامل وذلك برسم صورة أكثر شمولا لعملية التنويع وليس اختصارها في تنويع القطاع الخارجي.وعلى ضوء ذلك، يتم تقييم التنويع من بعدين (الإنتاجي والتبادلي) في نفس الوقت بما يسد الفجوة في الأدبيات الموجودة، التي تعاملت معهما بشكل مستقل عند دراسة عملية التنويع.كمايركز التحليل على طفرات التنويعالسريعة والمستدامةالتي حققتهابعض التجارب الكبيرة الناجحة سيما في الإقتصادات الناشئة وإمكانية الإستفادة منها في البلدان العربية المصدرة للنفط.

المنهج المتبع:

اعتمدت الدراسة على منهج البحث النظري من خلال مسحالعديد من الأدبيات النظرية والنماذج التجريبية، لكي يتسنى تحليل الظاهرة، وتسليط الضوء على أبعادها وآثارها. كما تمالإعتماد على المنهج المقارن من خلال عرض وتحليل تجارب مختلفة في إطاردراسة شاملة بالإعتماد على بيانات ونتائجتوصيات تقارير المنظمات الحكومية وغير الحكومية الدوليةوالإقليمية.

أولا: لعنة الموارد أو" المرض الهولندي":

1. " لعنة الموارد" في الفكر الاقتصادي:

في البلدان التي تتواجدبها الموارد الطبيعية بوفرة–أين يكونالإنتاج بتكلفة منخفضةبالمقارنة معالتكلفة الحديةللإنتاج في مكان آخر – يمكن أن تدّر أرباحا كبيرة (الريع الاقتصادي) لأصحابها. وينجم عن ذلك أثرين على هيكل الحوافز النسبية في الاقتصاد.الأول، عندما يتم تصدير الموارد يتدفق النقد الأجنبي وبالتالي يرتفع سعر الصرف الحقيقي: أي تزدادالأسعار النسبية في السلع غير القابلة للتداول مقارنة بالسلع القابلة للتداول،أماالأثر الثاني، فمن شأن ذلك أن يزيد من عوائدالإنتاج المرتبطةبالموارد مقارنةبالسلع التجارية الأخرى.وكلا هذينالأثرينيعمل على تقليل الحافز للاستثمار في إنتاج السلع القابلة للتداول، مما يؤدي إلى وجود هيكل إنتاج وصادرات مرتكز على الموارد. ويشار إلى هذه الدينامكيات عموما بالمرض/ المعظلةأو**المرض الهولندي**.فهذا المصطلح هو حديث نسبيا، حيث تمت صياغته كنتيجة لآثار الإكتشافات النفطية في بحر الشمال على الاقتصاد الهولندي خلال سبعينات القرن الماضي.غير أن هذا المفهوم بشكل عام، تم طرحه قبل ذلك بكثير وساهم في تطور النظرية الحديثة للتجارة الدولية[3].

ولقد قام وكسيلWicksell(1958/1916)بإختبارآثارالزيادة المفاجئة في أسعار السلع الأولية على أسعار عوامل الإنتاج في السويد،حيث اعتمد على المنظور النيوكلاسيكي مع فرضية وجود اختلافات في عنصر الهبات الطبيعية بين الدول والاختلافات في نسب عوامل الإنتاج بين القطاعات.ولقد وجد أنالزيادة في الأسعار العالمية للسلع الأولية كثيفة الأراضي التي تصدرها السويد(مثل الحديدالخام والخشب) رفعت من الطلب والسعر على العنصر الوفير–عامل(الأرض) بأسعار منخفضة–وخفضت من طلب وسعر العنصر النادر–عامل(العمل) بأسعار مرتفعة– ، هذه الزيادة الحادة في الأسعار النسبية للسلع كثيفة الأرض دمرت إنتاج السلع التجارية الأخرى التي تستخدم بشكل مكثف نسبيا في الإنتاج.وفي الواقع كانت هذه الملاحظة حول آثار التغير في أسعار النسبية للمنتجاتنسبة إلى العوائد النسبية لعوامل الإنتاج تمهيدا لنظرية ستولبر–صمويلسون Stolper–Samuelson، والتي تم تطويرها من قبل هيكشير Heckscher(1991/1919)، وأدمجت فيما بعد باسم نموذج هيكشر–أولين Heckscher-Ohlin model، وهو الأساس الذي تقوم عليه النظرية الحديثة في التجارة الدولية[4].

ويعتبر قطاع السلع الأساسية وخاصة المعادن ومن بينها النفط والغاز من الموارد التي تعمل على توليد ريوع مرتفعة،ففي البلدان ذات الموارد الطبيعية الوفيرة يتم إنتاجها بسهولة وبتكلفة منخفضة، واستخراج وبيع هذه الموارد في الأسواق العالمية يوّلد ريع كبير وهذه الأرباح تكون أعلى من العوائد على الاستثمارات العادية. فحتى في البلدان التي تمتلك تكاليف ثابتة مرتفعة، فإن العوائد تكون أدنى على المدى الطويل، ذلك أن استخراج الموارد يميل إلى توليد تدفقات نقدية عالية يطلق عليهاغالبا بـ"الريع " لأنها ناتجة عن الاستثمار الأولي،حيث يكونمتغير تكاليف (التشغيل) منخفضافي العادة.

2. تعريف المرض الهولندي

المرض الهولندي[5] مصطلح يستعمل لوصف الظاهرة الغريبة التي واجهت الاقتصاد الهولندي بعد الطفرة النفطية الأولى في العالم، خلال سبعينات القرن الماضيأين إرتبطتالزيادة في أسعار الغاز الطبيعي بشكلطرديمع موازين المدفوعات،مما أدى إلى ارتفاع سعر صرفالعملة الهولندية غيلدر(guilder)، غير أن هذاالتقدير انعكست أثاره سلباً على قطاع الصناعات التحويلية. وفي هذا الإطارأكد كوردن(Corden1984)[6] بأن المرض الهولندي في هولندا لم يُحدِث آثار سلبية على التصنيع أو على التقييم الحقيقي للعملة فقط ولكن أكثر من ذلك فقد استخدمت عائدات القطاع المزدهر" النفط" في رفع مستوى الخدمات الاجتماعية غيرالمبررة، والتي من الصعب سياسياً الحد منها. ولقد أبرزت عديدالأبحاث الأولىمن طرف كل منميد ورسل (1957)، كوردن (1984)، وكذلك كوردن ونيري (1982)حقيقة مسألةالمرض الهولندي في الأدب النظري، حيث بينت كيف يمكن لطفرة الموارد الطبيعية أن تؤدي الى ما يسمى " تهميش التصنيع"[7]«de-industrialisation». وكان التحليل الأبرزلهذه الظاهرة من طرف بـ Thorvaldur(1999)،وجون (1998)عندما واجهت بلدان الشمال الأوروبي (أيسلندا والنرويج وفنلندا)وأستراليا أعراض الهولندي«Hollandis Syndrome»أو ما يطلق عليه:"نموذج القطاع المزدهر"، وتوصلت نتائجهم إلى أن هذه الظاهرة تترافق بفقدان الأهمية النسبيةللقطاع التجاري و/أو القطاعات الإنتاجية على حد سواء. وكنتيجة لذلك، أصبحت المتلازمةالمختصرة بالرمز «DD[8]» أكثر تعقيدا وعمومية،حيث وصفها ديفيد (1985) على أنها ظاهرة يتعرض لها البلد عن طريق التغيرالمفاجئ في عائدات قطاع ما، والذي من شأنها أن تؤدي إلى انكماش بقية قطاعات السلع التجارية الأخرى والناجمة عن التوسع في قطاع السلع غيرالقابلة للمتاجرة.[9]

وبالنظر إلى الهياكلالإقتصاديةالمتباينة كثيرا بين للبلدان المتقدمة والنامية، فإنه يتوقع إنكماش القطاع الصناعي في البلدان المتقدمة، في حين أن القطاع الزراعي سيكون الأكثر تضررا في البلدان النامية.

وبالتالي "المرض الهولندي" يشير إلى الإكتشاف مفاجئ للموارد الطبيعية، مثل النفط والغاز، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة قيمة الصادرات في البلاد، مما يتسبب في إرتفاع سعر الصرف الحقيقي للعملة، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاعتكلفة الصادرات الموجودة من قبل (بالتحديد التصنيع أو الزراعة) وبالتالي تصبح أكثر تكلفة، مما يؤدي إلى تراجعها[10].

3. العلاقة بين "لعنة الموارد"و "النفط":

لا توجد بلديعتمد فقط على الموارد الطبيعية بشكل أزليفي إدارة الاقتصاد،حيث تؤكد عديد التجاربأن الإزدهار الذي تحقق في بعض البلدان كان بدون توفرموارد طبيعية (ومن ذلك سويسرا والنمسا)، بينما بلدان أخرى مازلت تعانيالتخلف الهشاشة بالرغم من الموارد الطبيعية الضخمة التي تزخربها – هذه الحقيقة عبر عنها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين سابقا بالقول: "إن بلادنا غنية، ولكن شعبنا من الفقراء" – ويفسر الأدب ذلك بمصطلح "لعنة الموارد" التي تعني عدم القدرة على إدارةثروة الموارد الطبيعية بكفاءة، ومن تم تتحول نعمة الموارد إلى نقمة (ساكس وارنر، 1995). وتعمل لعنة الموارد من خلال آليات مختلفة، ومن ذلك المرض الهولندي بمظاهره المختلفة، كالمغالاة في تقييم عملات الدول الغنية بالموارد الطبيعية، تقلب أسعار الصرف وعائدات الصادراتالمخرجات بالإضافة إلى قنوات أخرى.

كما تؤكد الأبحاث والدراسات التي عالجت هذه الظاهرة أنما يسمى بلعنة الموارد هي"لعنة المعادن"،وليس جل الموارد،فاللعنة لم تتسبب فيهاأنواع أخرى من الموارد الطبيعية كالغابات، المياه العذبة والأراضي الزراعية الخصبة...إلخ، ذلك النفط من الموارد الطبيعية التي كان لإكتشافها وقعاً على الحياة البشرية، سيما في المجتمعات والإقتصادات الضعيفة التي لم تكن لديها القدرات الإقتصادية لإستيعاب الفوائض المالية الخيالية[11].ومن تم نعمة الموارد إذن هي" لعنة النفط " خالصة[12].ويوضح الشكل أدناه أغلب البلدان الغنية بالثروة النفطية ومستويات ترتيبها،حسب وكالة الطاقة الدولية. حيث تؤكد البيانات على أن أغلب البلدان التي تمتلك ثروة نفطية كبيرة هي من البلدان ذات الدخل المتدني أو المنخفض بينما البلدان التي تعد من البلدان الدخل المرتفع لا تمثل الثروة النفطية فيها إلا مستوى ضئيل من الدخل الكلي.

الشكل (01): موارد الثروة الطبيعية–تقديرات إيرادات النفط والغاز / الناتج المحلي الإجمالي

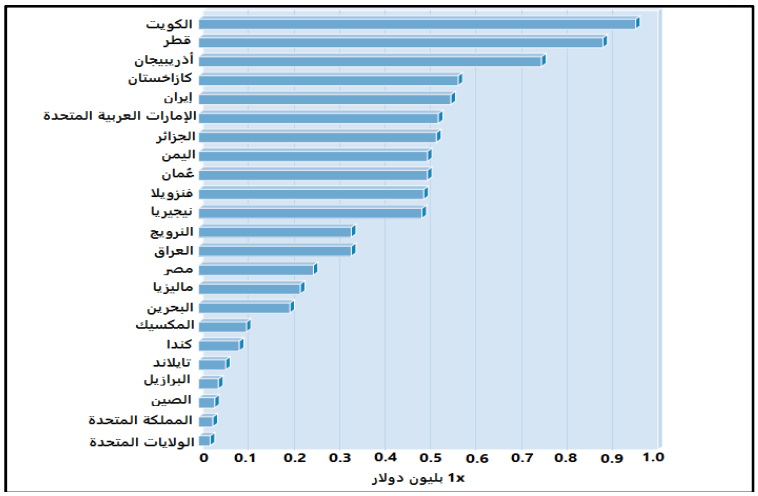

Source: Tony Wood, "**The Natural Wealth of Nations: Transformation of Oil- and Gas-Producing Economies**", Cisco Internet Business Solutions Group (IBSG), 2007: www.cisco.com/go/offices. p-01

4. الآثار السلبية المرتبطة بلعنة الموارد:تتجلى الآثارالمرتبطة بلعنة الموارد على مستويات عديدة، منها الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي والتي يمكن تلخيصها في التالي:[13]

1) **سوء إدارة الموارد:** إنالإدارة السيئة للموارد كانت ولازالتسبباًلوجود نمو اقتصادي بطيء وهش وتقود لعدم الاستقرار في البلدان التي تعتمد فقط على استغلال مواردها الطبيعية، كما أن سوء إدارة صادرات الموارد يحرم العديد من البلدانمنافع اقتصادية ويكون تأثيرسلبياتهاعميقا وهيكليا، فالدولة التي تعتمد فقط على الموارد الطبيعية بصورة دائمة مع وجود إدارة إقتصادية سيئة يصبح فيها المورد لعنة بدلا من أن يكون نعمة.

2) **تقلب الإيرادات:**تشكل تقلبات أسعار السلع الأولية في البلدان الغنية بالموارد تحديات كبيرة أمام صنّاع السياسات،حيث هناك تقلبات كبيرة مرتبطة بالأوضاع السائدة في الأسواق العالمية للسلع الأولية، فغالبا ما يترتب عنتقلبات معدل التبادل التجاري في البلدان المصدرة للسلع الأولية إنتقال تداعياتها إلى بقية قطاعات الاقتصاد. وعندما ترتفع أسعار السلع الأولية فإن الإيرادات الضخمة غالبا ما تؤدي إلى تعزيز التوازن الخارجي وزيادة الإنفاق الحكومي، مما يزيد في نشاط القطاع غير السلعي داخلالاقتصاد،وتتدفق فوائض السيولةوذلككنتيجةلتحريك أسعار الإئتمان والأصول بشكل مرتبطمع دورة أسعار السلع الأولية، ومن المرجح كذلك أن تزيد ثقة المستهلكين والشركاتبما ينعكس على زيادة الطلب الكلي الذي قد لايقابله عرض كاف مما يخلق ضغوطا تضخمية. والعكس في حال انخفاض أسعار السلع الأولية حيث يكون لها تداعيات سريعة مما يضع ضغوطا كبيرة على المقترضين والمؤسسات المالية التي تصبح أكثر عرضة للمخاطرأثناء فترة الإنتعاش. ورغم أن هذه الدورات قد تكون مدفوعة إلى حد كبير بالعوامل الخارجية،فإن السياسات الداخلية الكلية تلعب دورا كبيراورئيسيا في التعامل مع آثارها[14].

الشكل (2): مؤشرات أسعار المواد الأولية.

(سنة الأساس 2005 =100)

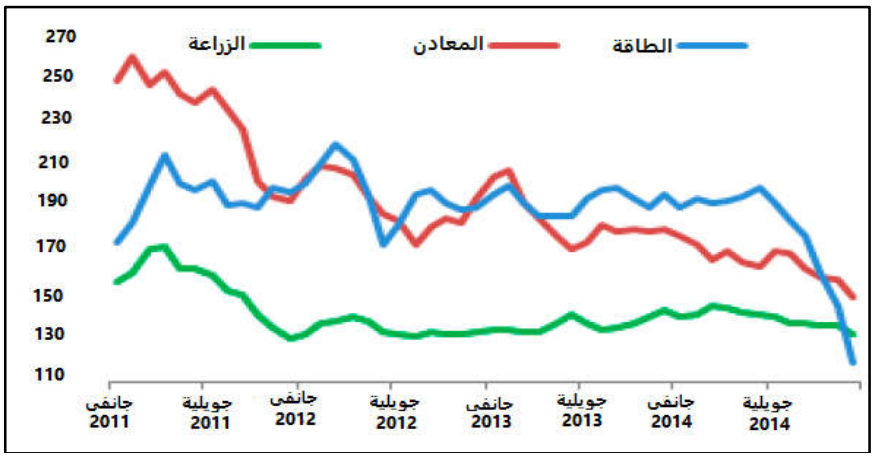

المصدر: قاعدة بيانات نظام أسعار المواد الأولية التابع لصندوق النقد الدولي، مستجدات أفاق الاقتصاد العالمي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، جانفي 2015، ص 04.

يوضح الشكل أعلاه، تطور أسعار المواد الأساسية خلال الفترة (2011-2014)، حيث شهدت فيها أسعار النفطانخفاض حاد قُدر بحوالي 55%،فبعد ثلاثين عاماً تقريبا تواجه البلدان المنتجة والمصدرة للنفط هبوطا حاد في أسعار النفط – حيث تراجعت من حوالي 110دولارات إلى نحو 30دولار للبرميل بسبب تباطؤ النمو العالمي، زيادة إنتاج أوبك وتزايد إمدادات النفط الصخري. حيث لا توجد أي مؤشرات لعودة الأسعار إلى المستوى

المقبول في المستقبل القريب. وهذا مايضع البلدان النفطية أمام تحديات كبيرة سيما على صعيد المحافظة على التوازنات الداخلية والخارجية.

الشكل (3): رصيد المالية العامة الكلي

(% من إجمالي الناتج المحلي)

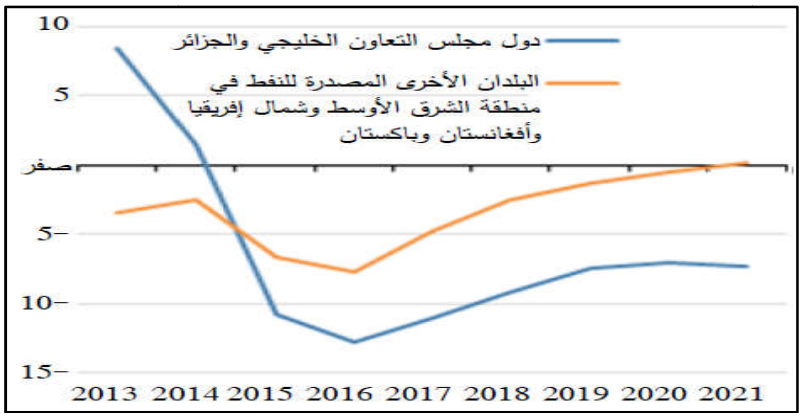

المصدر:صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي،" البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغنستات وباكستان: التكيف مع إنخفاض أسعار النفط،إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى أفريل 2016،ص-02.

3) **الفساد:** عندما تهيمن مداخيل التدفقات المتأتية من الموارد الطبيعية على الإيرادات الحكومية -على سبيل المثال99.3٪ من صادرات أنجولا مصدرها النفط والماس، و80٪ من عائدات نيجيريا تأتي من النفط والغاز- (أنظر الجدول 2- الملحق) فإن التقلبات الواسعة في أسعار بعض الموارد الأساسية يمكن أن تحدث إنهيار في التخطيط الحكومي وترفع من خدمة الدين،فخلال فترة الطفرات الكبيرة،قدلا تهتم الحكومة بتقلب وتذبذب الأسعار فتغفل أو تتجاهل الأساليب التي يمكن أن ينهب بها هذا الفائض ويُحوّل إلى الحسابات الشخصية وعندما ينخفض السعر فجأة، فإن ذلك ينعكس تأثيره على جميع المتغيرات الاقتصادية، كما أن التغيرات المفاجئة التي تنجم عنه ومن دون التحوط المسبق تثير في كثير من الأحيان آثار عكسية وتعمل على تقليص البرامج الاجتماعية، تآكل سيادة القانون، وتراجع الدعم الشعبي وعدم القدرة على التمتع بالمكاسب الديمقراطية.

4) " **قلة "التنويع الإقتصادي"وإنعكاساتهالسلبية:**إنقلة التنويع الاقتصادي قد تكون ناتجة عن غيابإرادة السلطات أو تباطؤالمردوديةالعالية الظرفية للموارد الطبيعية المحدودة. فمحاولات التنويع التي تجري في كثير من الأحيان من خلال مشاريع الأشغال العامة قد تكون مضللة أو ذات إدارة سيئة.ذلك أنجهود السلطات نحو تنويع الاقتصاد، تصبح صعبة التحقيقعلى إعتبار أنعملية استخراج الموارد تكون إلى حد كبير أكثر مردودية من

الصناعات الأخرى. ومع مرور الزمن تصبح الدول المصدرة للموارد الطبيعية أكثر اعتمادية على الصناعات الاستخراجية،فوفرة عائدات الموارد الطبيعية قد لا يشجع الاستثمار الطويل الأجل في البنية التحتية التي من شأنها أن تدعم اقتصاداً أكثر تنوعا، ذلك أنالزيادة السلبية من قطاعات الموارد تكون نتاج طابع المفاجئة في الأسعار. وبينما تميل قطاعات الموارد لتوفير عائدات مالية كبيرة، فإنها غالبا ما لا توفر فرص العملالكثيرة، كما أنها تنشطكجزر منعزلةضعيفةالروابط الأمامية والخلفيةمع بقية القطاعات الاقتصادية.ومنذ اكتشاف النفط الخام، كمصدر رئيسي للدخل نتج عنه تدهورالقطاعات التقليدية التي كانت رائدة كالزراعة والحرف إلى حد أن بعض البلدان تحولت من بلدان مصدرة إلى مستوردة صافية للغذاء. ويوضح الشكل التالي كيف أن تقلب أسعار السلع الأولية شهد خلال العقود الماضية تقلبات أعلى مقارنة بالسلع المصنعة،سيما في أسعار الطاقة، الغذاء والمعادن.

الشكل (4): تقلب أسعار السلع الأولية أعلى مقارنة بالسلعالمصنّعة

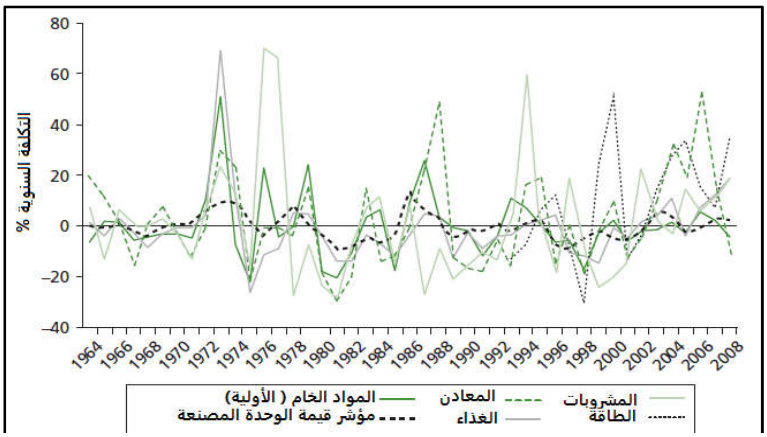

Source: Emily .Sinnott, John.Nash, Augusto DE LA TORRE, « Naturel Resources in Latin American and the Caribbean : Boyounds Booms and Busts?" The World Bank,Washington, 2010, p-21.

ملاحظة: يوضح الرسم البياني التغيرات السنوية في مؤشرات الأسعار الحقيقية. يتم استخدام مؤشر أسعار المستهلكين الأمريكي (CPI) لامتصاص التضخم في مؤشرات أسعار السلع ومؤشر قيمة الوحدة المصنعة.

ثانيا: ضرورات التنويع الاقتصادي"Economic diversification" في البلدان النفطية:

يعمل التنويع الاقتصادي في البلدان ذات الوفرة بالموارد (لاسيما في النفطية منها) على معالجة عدد من القضايا التنمويةوتفادي مخاطر الناجمةعن الآثار العكسية للمرض الهولندي، ذلك أن السلع الأساسية وخاصة المعادن،تعرف أسعارها وصادراتها تقلبات حادة مقارنة بالسلع الأخرى، وبالتاليتنعكس آثارها علىباقي مؤشرات الإقتصاد الكلي كالمالية العامة، الحسابات الجارية والدخل القومي.كما أن بعض البلدان الغنية بالموارد تواجه خطر نضوب مواردها، ومن تم التنويع الاقتصادي إحدى الاستراتيجيات المتاحة لضمان الاستدامة الاقتصادية، وقد أكدت الدراسات التي قام بها كل من أوتيAuty، 1988، 1993؛ همفريزHumphreys، ساكس وستيغليتز Sachs and Stiglitz، 2007؛ غيلبGelb، 2010حقيقة ذلك[15].

1. التأصيل النظريد "التنويع" ومحدداتهفي الفكر الاقتصادي: على النقيض من حجة الاقتصادي " دافيد ريكاردو"[16] حول مزايا وكفاءة التخصص–التي لا تزال مقبولة وذات صدى كبير–أبرز كل من برينارد وكوبيرBrainard and Cooper[17](1968)، أن التخصص الاقتصادي المبالغ فيه–أي التنويع القليل–يعتبرإتجاها محفوفا بالمخاطر،كما وجدت هذه الفرضية الأخيرة دعما واسع النطاق من خلال الاختبارات التجريبية التي أجريت خلالالعقود القليلة الماضية، ومن ذلك ماقام به كل من هوسمان، هوانج ورودريك Hausmann, Hwang and Rodrik (2007)حيث توصلوا إلى أن مستوى الرقي في صادرات البلدان النامية يساعد على التنبؤ بنموها.وبالمثل، وجد كل من ليدرمان ومالوني Lederman andMaloney(2007) أن تركيز الصادرات يكبح النمو الاقتصادي وأشار هيسHesse (2008) إلى أن تنويع الصادرات يؤدي إلى نمو أكبر.

وبناء على ذلك يطرح خيار التنويع الاقتصادي بإلحاح عاجل.[18]نظرا لأنه يُسهِم في خلق فرص عملفي أكثر من قطاع كما أنه يساهم في تنشيط القطاعات الاقتصادية في البلاد. وتعدالتنمية المتوازنة بين المناطق الحضرية والريفية من بين المزايا التي تندرج ضمن مفردات ومعاني التنويع الاقتصادي.فقد أظهرت العديد من الدراسات، أن الاقتصادات الأقل تنوعا تميل لتحقيق تنمية وفرص عمل أقل وإلى التركّز في المناطق الحضرية و/أو الأقرب لحقول النفط أو مناجم ومصانع معالجة المعادن. وفي دراسة عن الاقتصاد السعودي القائم على النفط[19]، وجدت أن الإدارة الحكومية في السعودية أعطت كل الجهود وعلى جميع المستويات للتنويع المكاني للأنشطة الاقتصادية من خلال العمل على تحسين توزيع الأنشطة الاقتصادية عبر الأماكن الحضرية، إلا أن غالبية الأماكن الحضرية السعودية لم يتغير هيكلها الاقتصادي أو مستوى التنوع فيها[20].وبالمثل، في دراسة لـ: جونل هاموند JohonL[21] Hammand،وجد أن أغلب جوانب التنمية في اقتصاد أنغولا–الذي يعتمد أيضا اقتصادها على قطاعي النفط والغاز–تحققت في العاصمة لواندا وغيرها من المدن الكبيرة بعيدا عن المناطق الريفية.

فبإستخدام البيانات المجمعة عن العمالة والصادرات توصل كل من Imbs وWacziarg (2003)[22] أن التنويع يكون كذلك في مستويات عالية من الدخل (حيث تم ملاحظة أن حوالي 7000إلى 11000دولار للفرد الواحد فقط)، إعتماداً على البيانات والمؤشرات التطبيقية، وجد أن هناك ميل نحو مزيد من التخصص. بيد أن التنويع يعمل في المدى الطويل على تحسين وزيادة جودة المنتجات والعمليات والخدمات واستمرارية التنمية الاقتصادية، وهذا لا ينطبق على الإقتصاد العالمي فحسب ولكن أيضا بالنسبة للبلدان والأقاليم التي تحافظ على مرونة وقدرة تنافسية اقتصادية[23].

إن التنويع الاقتصادي لا يؤثر فقط على النمو الاقتصادي ولكن أيضا يؤثر إيجابيا على التنمية الاجتماعية والسياسية، والجودة المؤسسية.حيث أبرزت نتائجنماذج اختبرت علاقة المخاطر السياسية ونظرية لعنة الموارد على مجموعة بلدان مختارة، روابط عالية بين المخاطر السياسية والاعتماد على قطاع الموارد الطبيعية (على سبيل المثال، النفط، الغاز) في الاقتصاد الأقل تنوعا. حيث تم ربط علاقة الفساد وعدم المساواة في توزيع الدخل بانخفاض مستوى التنويع الاقتصادي في الاقتصاد، وهي نتيجة سلبية وفقا لنظرية لعنة الموارد الطبيعية. وفي دراسة أجريت

حول تأثير الموارد الطبيعية على مؤشرات الحكم في البلدان النامية والمتقدمة على السواء خلال الفترة 1984-2007، وجدت أن التباين بين الدول غير كافي لإثبات التأثير السلبي لصادرات الموارد الطبيعية على الفساد" في الاقتصادات الأقل تنوعا[24].

وبينما لقيتمزايا التنويع الاقتصادي إجماعا كبير، فإن هناك القليل من التوافق في الآراء بشأن ما هي العوامل التي تسمح لبعض الدول بالنجاح وغيرها بأن تفشل في التنويع.وكانت هناك تفسيرات أساسية على الصعيد الجغرافي والاقتصادي والديموغرافي، وحديثا على الصعيد المؤسساتي. والتي تم تلخيصها في الجدول التالي:[25]

الجدول (1): أهم الدراسات التجريبية حول محددات عملية التنويع الإقتصادي

الدرسات التجريبية (نظريات ونماذج)	السنة	النتائج
David E. Bloom and Jeffrey D. Sachs	1998	مشاكل قطاع التصنيع في البلدان الإفريقية يمكن تفسيرها إلى حد كبير بالآثار العكسية الجغرافية، كالمناخ الحار، الأمراض المعدية، التضاريس... إلخ
Dennis and Shepherd	2007	الإنخفاض بنسبة 10 % في قيمة الصادرات يرتبط بتكاليف النقل أودخول السوق الدولية.
Malik, Adeel and Jonathan R.W. Temple	2009	الوصول إلى الأسواق، وتقلب المناخ والجغرافيا لها تأثير قوي على تركيز الصادرات.
Acemoglu and Zilibotti	1997	البلدان ذات الهياكل الإنتاجية المفرطة التركيز، المقاولون وأصحاب المشاريع فيهايفتقروالحوافز الابتكار لأنها محفوفة بالمخاطر ومكلفة.
Klinger and Lederman	2010	فرص التنويع الاقتصادي تتأثر بإخفاقات السوق، والتي تعد كابحا للاستثمار في الأنشطة الاقتصادية الجديدة.
Cimoli and Rovira	2008	وجد أن الهيكل الصناعي كان متغيرا رئيسيا مؤثر في النمو الاقتصادي في أمريكا اللاتينية.وتم الربط بين هيكل الإنتاج القائم على السلع الأولية والحصول على الريع، والذي بدوره له تأثير سلبي على فرص التغيير الهيكلي، وبالتالي التنويع الاقتصادي.
Murphy, Shleifer & Vishny	1993	وجود ثلاث قنوات رئيسية من خلالها يؤثر الحصول علىالريع rent-seekingالتنويع الناجح: – التأثير السياسي للنخبة الحاكمة على الابتكار والمبتكرين. – الإعتماد على الريع يضيف تكلفة ثابتة إضافية لإطلاق منتج جديد. – الابتكارات تمثل مشاريع طويلة الأجل والمحتمل أنها تتضمن المزيد المراحل ومن ثم المزيد من البحث عن الريع.
Cuberes&Jerzmanowsk	2009	نوع النظام السياسي–الذي يقاسعلى بصورة عامة بالديمقراطية مقابل الأنظمة غير الديمقراطية–يعد مؤشرا قويا على التنويع. ومع ذلك، البحث في إذا كان النظام السياسي له تأثير على التنويع من خلال الموارد الطبيعية ظل غير واضح. بالإضافة إلى ذلك، فإنه لا يمكن تجزئة خصائص نظام معين والتي قد تكون لها تأثير على احتمال التنويع الناجح.

Malik & Temple	2009	إختبار تقلبات الناتج بإستخدام أربعة عناصر محددة من التنظيم السياسي بدلا من الرقم القياسي الكلي وإيجاد علاقة سلبية بين درجة القيود التنفيذية وتقلب الانتاج بصورة عامة مع أهمية ودور المتغيرات المؤسسية وأهمية دمجها في تحليل هذه النتائج الاقتصادية وفي تقلب الناتج.

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على: Anar Ahmadov," Political Determinants of Economic Diversification in Natural Resource- Rich Developing Countries , oxfords , UK , May , 2012, p-4

2. أشكال التنويع الاقتصادي:

يوجد جوانب وأشكال مختلفة من التنويع. أولا، قد يكون التنويع في جعل الهيكل الإنتاجي (الصناعي) **المحلي** للبلد.ثانيا، على صعيد **الصادرات**، التنويع قد يكون حول توسيع سلة الصادرات البلد و / أو عن دخول أسواق جديدة للتصدير.بوجه عام، وبالتالي، يمكن نميز بين تنويع المنتجات وتنويع الأسواق (والذي يمكن أن تتضمن التركيز على الأسواق الإقليمية الناشئة أو إعادة اكتشاف السوق المحلي)[26]:

أ. تنويع الهيكل الإنتاجي (الصناعي): ويكون متعلق بشكل خاص بتحقيق مكاسب في الإنتاجية.هذا ينطبق بشكل خاص على الاقتصادات القائمة على الموارد المنحصرة في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية، وعلى وجه الخصوص لابد من السعي للتهيؤ للدخول في فضاءات جديدة، وهذا يمكن أن يساعد في الحد من اعتمادهم على مجموعة محدودة من الأنشطة الإنتاجية وتفادي الظواهر غير مرغوب فيها مثل "لعنة الموارد طبيعية "أو" المرض الهولندي ".التنويع أيضا يمكن أن يعمل على تسهيل التغير الهيكلي نحو أنشطة ذات مستويات أعلى من التكنولوجيا والمهارات، وبالتالي التنمية بمعنى أكثر شمولية. وبوجهة النظر هذه، فإن تحقيق التنويع في نواحي كثيرة بنعكس أيضا على قدرة البلدان في تجاوز قيود وحتمية امتلاكهم الموارد الطبيعية، وبناء القدرات الإنتاجية في القطاعات الأخرى.

ب. تنويع الأسواق (القطاع الخارجي)؛ هو على نفس القدر من الأهمية إذ أن الاعتماد المفرط على سوق واحدة أو عدد قليل جدا من الأسواق يحمل مساوئ واضحة، حيث أن الانخفاض في الطلب يمكن أن يؤثر عكسيا على الاقتصاد بشدة مما لو كان مزيجا متنوعا أوبدلاعن وجود طلب أكثر استقرارا في الأسواق الأخرى.وعلاوة على ذلك، هناك وفورات خارجية يمكن جنيها من خلال الوصول إلى أسواق جديدة بمنتجات جديدة والتي تمكن البلد من تحقيق القدرة التنافسية الصناعية.على سبيل المثال، المهارات التكنولوجية وإنشاء قنوات تسويق تحتاج لفتح منافذ تصدير محتملة،كما تحتاج المهارت المتخصصة والمؤسسات الناشئةللدعم للدخول في خطوط المنتجات الجديدة.وعموما، تنويع الأسواق يقلل من التعرض للصدمات الخارجية، ويعمل على تخفيف سرعة الطلب والمنافسة الجديدة. وعلاوة على ذلك، فإن التصدير إلى أكثر من بلد مؤشر على قدرة البلد على المنافسة دوليا.

ثالثا:تجارب رائدة فيالتنويع الاقتصادي (البلدان الغنية بالموارد الطبيعية):

يعد تنويع النشاط الإقتصادي بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط تحديا كبيرا، فقليلة هي البلدان التي نجحت على مّر التاريخ في تنويع نشاطها الاقتصادي والحد من إعتمادها على النفط لاسيما عندما كان إنتاجها من النفط ولا يزال غزيراً ويكفيها كإحتياط لفترة طويلة،فهناك العديدمن العقبات والتحديات الرئيسية التي غالبا ما تعيق عملية التنويع، كالتقلبات الاقتصادية الناشئة عن الإعتماد على الإيرادات النفطية ذاتها.وربما تكون ماليزيا، إندونسيا أفضل أمثلة على البلدان التي نجحت في تنويع نشاطها الاقتصادي بعيدا عن النفط، في حين نجحت شيلي إلى حد ما في تنويع نشاطها بعيدا عن النحاس(**أنظر الملحق،الجدول–3**).

1. **تجربة ماليزيا:** على مدى العقود الأربعة الأخيرة من القرن العشرين، شهدت ماليزيا نموا اقتصاديا سريعا رافقه تحول كبير في الهياكل الاقتصادية والتجارية،إذ شكلت السلع الأولية نحو 70 % من إجمالي الصادرات خلال الستينات (أنظر الشكل أدناه)، ولكن منذ عام 1970، تصاعدت وتيرة التصنيع من 5٪ إلى ما يقرب من 70 % من الصادرات السلعية، وتحول هيكل الصادرات نحو المنتجات ذات القيمة المضافة، مثل الآلات والتجهيزات.حيث تم تعزيز التحول الهيكلي في ماليزيا من خلال جملة الإصلاحات شملت الاستقرار السياسي وإدارة الاقتصاد الكلي السليمة،ورفع القيود على مستوى الاقتصاد الجزئي والسياسات التجارية الليبرالية نسبيا وتشجيع الصادرات عن طريق رفع الحوافز الضريبية، وإنشاء مناطق للتجارة الحرة. كما شمل تنويع النشاط الاقتصادي فيها تدخلا كبيرا من جانب الدولة لتعزيز النمو في القطاعات المستهدفة. وكان ذلك بدافع مواجهة المنافسة الدولية التي يدعمها نقل المعرفةالتكنولوجية مع التركيز على تنمية شركات النفط الوطنية للوصول إلى مصاف الشركات العالمية.

الشكل (5): ماليزيا: تركيبة المخرجات كنسبة من إجمالي الصادرات

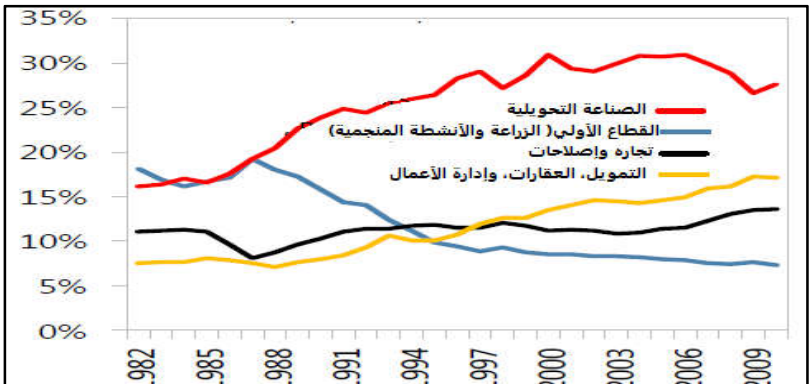

Source: Chris Papageorgiouand Nikola Spatafora,Economic Diversification in LICs:Stylized Facts and Macroeconomic Implications,IMF staffDecember 14, 2012

وبينما اعتمد الاقتصاد الماليزي استراتيجيات إحلال الواردات في قطاعات الصناعات الثقيلة كان هناك تركيز على تنشيط الصادرات من السلع المصنعة في ظل المنافسة العالمية القوية، وقد نجحت ماليزيا في تنويع النشاط الاقتصادي من خلال: (أ) اجتذاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى قطاع التصدير (مما أدى إلى تعزيز القاعدة الرأسمالية)؛ (ب) التركيز على التنمية البشرية والرأسمالية عن طريق تدريب العاملين وتطوير مهارتهم من خلال صندوق يستهدف الشركات الصناعية وعدد من صناديق التعليم الأجنبي التي تدعمها الدولة.

وفي الوقت نفسه، استهدفت ماليزيا أيضا دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وقد أدت هذه العوامل مجتمعة في نهاية المطاف إلى تنويع صادراتها والنهوض بها على مّر السنوات.كان وجود اقتصاد ريفي قويدور هام فيالتصنيع نظراللروابط القائمة بين القطاعين.كذلك أدتشجيع الاستثمار الخاص في القطاعات غير الاستخراجية إلى تحسين البيئة الأعمال والتنظيم، مع توفير أفضل فرص الحصول على التمويل، ودعم ريادة الأعمال وتنمية المهارات البشرية.كما استخدمت إيرادات الموارد الطبيعية وخاصة النفط والغاز منذ النصف الثاني من السبعينيات لتحقيق هذا التحول. بالإضافة إلى أن سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والتي ساهمت في انجاح تنويع الاقتصاد[27].

2. **تجربة إندونيسيا:** تبرز أيضا كتجربةرائدة من خلالتوفير حوافز قوية تشجع على تنويع قاعدة الصادرات.فعلى غرار المنهج الماليزي، نفذت إندونيسيا سياسة إحلال الواردات، إلى جانب سياسات استهدفت جذب رأس المال الأجنبي في قطاع تصدير السلع المصنّعة. كذلك تم إطلاق عدد من الحوافز لتشجيع الصادرات، مثل إنشاء المناطق الحرة، وتقديم الحوافز الضريبية للشركات الصناعية، وتقليص الحواجز التجارية (الجمركية وغير الجمركية).

الجدول (02): متوسط المساهمات القطاعية في الناتج الاندونيسي(%)

الفترة	القطاع الأولي	القطاع الثانوي	القطاع الثالث
1967-1960	63.06	10.21	28.49
1978-1968	54.91	13.37	32.05
1997-1979	34.32	25.71	39.03
2009-1998	25.16	34.00	40.83

Source: Fauziah Zen, Economic Diversification: TheCase of Indonesia, Revenue watch institute, University Of Indonesia: www.resource governance.org.p-06.

ومنالمحددات الأساسية التي استندت عليها تجربة تنويع النشاط الاقتصادي في إندونيسيا تمثلت في خفض سعر الصرف بدرجة كبيرة. كذلك اعتمدت تجربتها على توظيف الإيرادات النفطية كإستثمارات في قطاعات أخرى وتدعيمها والنهوض بها، مثل الزراعة وصناعة الطائرات (على صعيدي الصيانة والتصنيع).

3. **تجربة الشيلي:** إنالدروس المستفادة من التجربة الشيليةتتلخص في تطوير القطاعات غير الاستخراجيةالموجهة للتصدير والتي تؤكد على أنها عملية طويلة جدا تتطلب التزاما طويل الأجل بالعوامل الأساسية، ومن ذلك الحفاظ على نظام تجاري منفتح، توفير البنية التحتية العامة الضرورية.وتظهر التجربة التشيلية أن السياسات الأفقية لتعزيز الابتكار ونمو القطاعات غير الاستخراجية، وتحسين بيئة الأعمال، وتوفير الحوافز غير المشوهة والتكامل،والاستثمارات (صغيرة الحجم) في البحث والتطويرR & Dجنبا إلى جنب مع القطاع الخاص وتشجيع تسهيلالروابط بين مختلف الصناعات، بما في ذلك قطاع الصناعات الاستخراجية كانت كلها سياسات فاعلة وفعّالة للغاية، حيث أن هذه السياسات لا تتطلب التزامات مالية كبيرة.وفي الميدان، تبرز كلمة رئيسيةهي"الإبتكار" عوضا عن "التنويع." فالعديد من المبادرات بشأن "الابتكار" كانت تغذي فعلا الخروج من صناعة التعدين المزدهرة، وتوفير الخدمات والحلول التكنولوجية.

الشكل(06):التحولات نحو صندوق الإبتكار والتنافسية وبرامج أخرى في العلوم والتكنولوجيا والإبتكار(2006–2010)

(مليون دولارات)

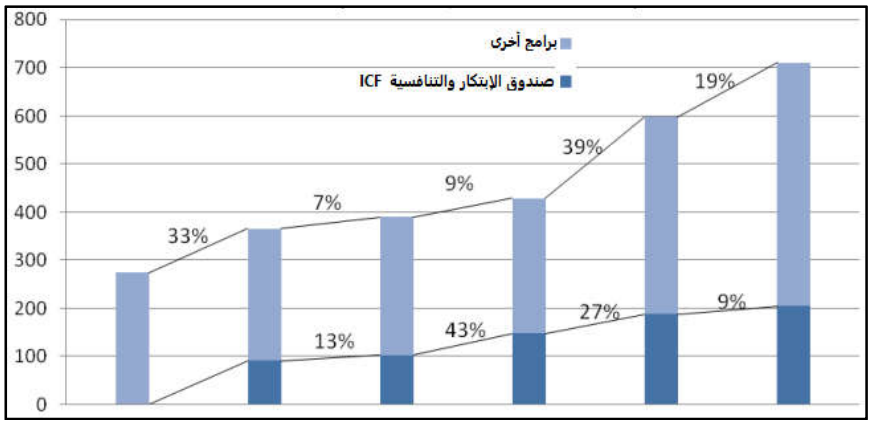

Source: Maria Elena Varas "Economic Diversification: The Case of Chile",Natural Resource Governance institute, Juin 2012, http/:www.**resource**governance.org/.../RWI p- 15.

كما أُعتبر تأمين التمويل المشترك من القطاع الخاص أمراً حاسماً، ويعادل اجتياز "اختبار السوق"[28].ناهيك عن أن تنويع الصادرات كان مختلفا من حيث الأدوات التي استخدمت في السابق،لاسيما استخدام دعم الصادرات بالتركيز على الشراكة بين القطاع العام والخاص للمساهمة في تأسيس شراكات جديدة وتطويرها (مثل تشجيع نقل التكنولوجيا، التي تعود بالنفع على الصناعات الزراعية خصوصا).وتظهر التجربة ثلاثة عوامل كمفتاح لتعزيز النمو والابتكار فيالقطاعغير الإستخراجي:(أ) التمكن منالأساسيات السليمة (استقرار الاقتصاد الكلي، السيطرة على التضخم؛ سياسة التجارة المفتوحة والشفافية والحكم الرشيد، والسياسة المالية المحافظة في مواجهة التقلبات الدورية، كفاءة القطاع المصرفي، وإستقلالية البنك المركزي)؛ (ب) الاستثمار في البنية التحتية والطرق الأساسية، والاتصالات، والحصول على الكهرباء والمياه؛ و (ج) الاستثمار في البشر، وخاصة في مجال التعليم على جميع المستويات.

كماحددت الشيلي أيضا القطاعات المهمة ذات الميزة التنافسية وعملت على تطويرها، فعززت المهارات الفنية وشجعت الإبتكار. وأفادت استراتيجية تنويع النشاط في شيلي، كما في ماليزيا، من التركيز على تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، التي اضطلعت بها هيئة متخصصة في التنمية أشرفت على تنسيق المساعدات المقدمة من الدولة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتابعت أدائها مع مرور الوقت، كما عملت على تيسير أعمال الوساطة المالية اللازمة لتأسيسها ونموها حسب الحاجة.

رابعا: محاولاتالبلدان العربية المصدرة للنفط تنويع اقتصاداتها:

1. خصائصمتجذرة فيالإقتصادات العربية المصدرة للنفط:

من أهمالخصائص التي تطبع الإقتصادات العربية المصدرة للنفط، والتي لهاآثار مترتبة على صعيد الاقتصاد الكلي للتنويع، يمكن تلخيصها في التالي:[29]

أ) **اقتصادات المورد الواحد " النفط"** في كل من هذه البلدان، النشاط الاقتصادي، الإيرادات الضريبية، عائدات الصادرات والعملات الأجنبية تعتمد بشكل مباشر وغير مباشر على إنتاج النفط إلى حد كبير.

ب) **قلة ومحدودية درجة التنويع الاقتصادي**:فعلى الرغم من أن بعض البلدان قد حققت تقدما أكبر من غيرها في تنويع اقتصاداتها، فإن معظم المؤشرات لاسيما على مستوى التعقيدات الاقتصادية والتنوع وجودة الصادرات في الاقتصادات العربية المصدرة للنفط أقل مماعليه في العديد من اقتصادات الأسواق الناشئة، بما في ذلك البلدان الأخرى في المنطقة المصدرة للسلع نحو مناطق أخرى.[30]كما يظل الاندماج في سلاسل القيمة العالمية ضعيف جدا مقارنة بالبلدان الأخرى.

ت) **دور محتشم للقطاع في التنويع**:فالعديد من الشركات في الدول العربية المصدرة للنفط مملوكة للدولة ومعظمها تنشط في الخدمات العامة المرتطة بها، ولا يزال القطاع الخاص صغيراً في العديد من هذه الاقتصادات.اعتمادا على معيار متوسط حجم الشركة وشركات الجديدة لكل 1000مقيم. حيث أن القطاع الخاص في الاقتصادات العربية المصدرة للنفط يميل إلى أن يكون غير رسمي إلى حد كبير أو متخلف نسبيا في الدول النفطية غير الخليجية.

ث) **إختلال بنية الإقتصادات العربية النفطية وتشوهها**:حسب البيانات الإحصائية الصادرة عن المنظمات الوطنية والدولية،تتقدم المملكة العربية السعوديةبأكبر اقتصاد، بناتج محلي إجمالي اسمي 746بليون دولار أمريكي بينما البحرين تعد أصغر منها بكثير بناتج محلي إجمالي 34بليون دولار أمريكي.نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي شهد تفاوت بشكل كبير جدا في عام 2014، وكانت قطر واحدة من البلدان الأعلى نصيب في الناتج المحلي الإجمالي الفردي في العالم بالقرب بحوالي 94.000، دولار (ومن بين أعلى معدلات العالمية عندما تقاس من حيث تعادل القوة الشرائية).

ج) **عدم التناسب بين معدلات النموالسكاني ونمو الإقتصادي**.في عام 2014، شهد نمو السكان الوطنيين بمعدلات متفاوتة بين، حيث وصل يبلغ سكان البحرين تقريبا 630 ألف، بينمافي الجزائر وصل إلى ما يقرب من 40 مليون.باستثناء ليبيا التي دمرتها الحرب، بشكل عام النمو السكاني العربب يتجه نحو النمو بسرعة.وفيما كان مصدر من النمو السكاني في بعض البلدان محلي كالجزائر، فإن عدد من دول الخليج تعتمد بشكل كبير على الهجرة من العمالة الأجنبية(نحو 10ملايين مهاجر في المملكة العربية السعودية.كما أن أغلب السكان هم من المتمدنين، إلا في اليمن. ومعدلات الخصوبة هي عالية نسبيا في العديد من البلدان العربية المصدرة للنفط.

الشكل(7): الناتج المحلي الإجمالي النفطي والتوظيف في الصناعات الاستخراجية

(حصة من الناتج المحلي الإجمالي والعمالة، %)

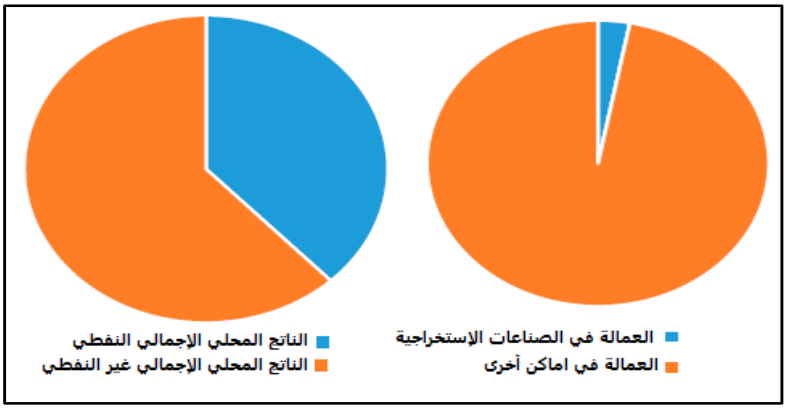

Source:IMF, STAFF," Economic diversification in Oil –Exporting countries",Annual Meeting of Arab Ministers of Finance,Manama, Bahrain, April 2016, p- 14.

ح) هيمنة القطاع العام على التوظيف الذييموّل من خلال عائدات النفط المتقلبة وغير المتجددة:في العديد من الاقتصادات العربية المصدرة للنفط، القطاع العام هو المصدر الرئيسي للعمالة.ففي الجزائر والعراق على سبيل المثال، يستوعب القطاع العام أكثر من 40 %من إجمالي العمالة. في المتوسط في أي مكان آخر في العالم، نحو 90 %من الوظائف يتم توفيرها في القطاع الخاص.ويتم تمويل التكلفة المالية للوظائف الحكومية معظمها من خلال عائدات النفط المتقلبة.

2. سياسات التنويع الاقتصادي في البلدان العربية المصدرة للنفط:[31]

يعدالتنويع التحدي الأكبرفي البلدان النفطية، بما يحتم عليها مواصلة بذل الجهود الكفيلة للخروج من لعنة الموارد (النفط) وآثارها العكسية، وفيما يلي جدول يلخص السياسات الرئيسية لتعزيز التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط والذي يمثل حوصلة للسياسات الكلية المطلوب إتباعها. بالرغم من تنوع البلدان العربية من حيث الحجم، التركيبة السكانية، الثروة والهيكل الاقتصادي فإن هذه السياسات وسلسلة الإصلاحات تحتاج إلى أن تكون متناسبة حسب الظروف والقدرات القطرية لكل بلد، والإستفادة من التوصيات الأكثر ملاءمة لكل حالة.

سياسات الاقتصاد الكلي كشرط مسبق للتنويع الاقتصادي
• تطوير إطار جبائي قوي، استنادا إلى قاعدة ضريبية للمساعدة على تحقيق الأهداف المالية. • تأكد من أن استخدام إيرادات النفط تضبطه قواعد واضحة وشفافة. • تحسين إدارة السيولة بما في ذلك التنبؤ بالسيولة وعمليات سوق ما بين البنوك. • وضع أطر تنظيمية وإشرافية واحترازية قوية لتعزيز صلابة القطاع المالي ضد تقلبات أسعار النفط. • تقوية سعر الصرف الفعلي الحقيقي والتقييم الفعلي له.
الإطار التنظيمي والمؤسساتي لموصلة نمو القطاع الخاص
• تبسيط البيروقراطية الحكومية. • تقليل العوائق التنظيمية التي تحد من المنافسة، وضبط قوانين سياسة المنافسة ومتابعة تنفيذها. • تعزيز زيادة التكامل التجاري

• مراجعة لوائح العمل لتعزيز مرونة سوق العمل عند الحاجة (كتبسيط اللوائح وتسهيل حل النزاعات العُمالية، ووضع حوافز لمشاركة أقوى للمرأة في القوى العاملة)، وتعزيز ظروف عمل أفضل. • خفض الإقراض الموّجه وتطوير أسواق الأوراق المالية المحلية لزيادة فرص الحصول على التمويل. • تحسين أدوات تقييم الدائن وتوفير البنية التحتية وضمان حقوق الدائنين لتعزيز الوصول إلى الائتمان، وخاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
القطاع العام كمحفز لنمو القطاع الخاص
• تقليل حجم قوة العمل العامة من خلال تحسين الأجور في القطاع الخاص للموظفين المؤهلين • زيادة الإنفاق العام على التعليم إذا كان منخفضاً. • تحسين نوعية التعليم، بما في ذلك توجيه التعليم والتدريب المهني نحو المهارات التي يحتاجها القطاع الخاص. • تقديم / تحسين برامج التأمين ضد البطالة لضمان حصول العاطلين عن العمل على الحد الأدنى من الدخل وتكون لديهم حوافز مناسبة للبحث عن عمل. • الاستثمار في البنية التحتية من خلال زيادة كفاءة الاستثمار العام. • تعزيز عمليات الشراء عن طريق عروض المزادات(المناقصات) وبحث جدوى المشروعات.
السير نحو اقتصاد أكثر تنوعا
• تحسين مناخ للاستثمار الأجنبي المباشر بما في ذلك الصناعة غير النفطية، من خلال تخفيض شروط الإعتماد(الدخول)، وخلق وسطاء ترويج الاستثمار وتبسيط الهياكل الضريبية. • تعزيز تعميق التكامل في سلاسل القيمة العالمية من خلال تعزيز الكفاءة في الإنتاج، وتعزيز جودة الإدارية، وتحسين القدرة التكنولوجية وضمان القدرة التنافسية للأجور. • دعم التنويع الأفقي من خلال تعزيز توزيع عائدات النفط الحكومية بطريقة تقلل من تكاليف الإنتاج في قطاعات جديدة ورفع كفاءتها مع تشجيع دخول المستثمرين الجدد. • تعزيز التنويع الرأسي (العمودي) في القطاعات القائمة من خلال التركيز على الانتقال إلى منتجات ذات قيمة مضافة أعلى في الصناعات المعدنية والكيماوية. • تعزيز القدرة التنافسية في سوق العمل من خلال التركيز بشكل أكبر على نمو الأجور بما يتماشى مع الإنتاجية.

Source : IMF, STAFF," Economic diversification in Oil –Exporting countries",Annual Meeting of Arab Ministers of Finance,Manama, Bahrain, April 2016, p-05.

خامسا:آفاق استراتيجيةالتنويع الاقتصادي في البلدان العربية المصدرة للنفط وسبل تجسيدها:

من أهم الدروس المستفادة من التجارب الرائدة في التنويع (التي سبق عرضها) سيما البلدان المنتجة والمصدرة للنفطالإدارة الجيدةالموارد النفطية (أنظر الشكل (1) – الملحق)، في صورة العوائد غير المتوقعة للنفط مستقبلا يمكن أن تنعكس عكسيا ليس فقط الجيل الحالي، بل أيضا تضر بالأجيال المستقبلية أيضا، والعلاج المناسب يجب

أن يأخذ في إعتباره السمتين الأساسيتين للنفط. وهما عدم قابلية للتجدد وتقلب أسعاره.فالنفط كمورد تنموي (سلعة أو عوائد مالية) يعد أمرا حيويا للتنويع الاقتصادي والقدرة على الدفع بالنمو الطويل الأجل.

1. **إدارة ثروة النفط والغاز لأغراض التنويع الاقتصادي:** تتمحور إستراتيجية التنويع الاقتصادي في البلدان الغنية بالموارد ولاسيما النفطية، إتباع جملة من التدابير التي تستهدف الخروج من التبعية للنفط وجعل هذا المورد الناضب وسيلة للتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المتكاملة الاقتصادية والإجتماعية والبيئية ، فمن المنطقي أن سياسة التنويع في البداية مبنية على أساس إستخدام الأموال والإيردات المتأتية من النفط او الغاز الطبيعي في تحقيق التنويع الاقتصادي بمستوياته الإنتاجية، السوقية والمكانية والقطاعية وتتلخص المحددات الأساسية لهذه الإستراتيجية.في الشكل الموالي.

الشكل (9): مصادر استخدام النفط الغاز في التنويع الاقتصادي:

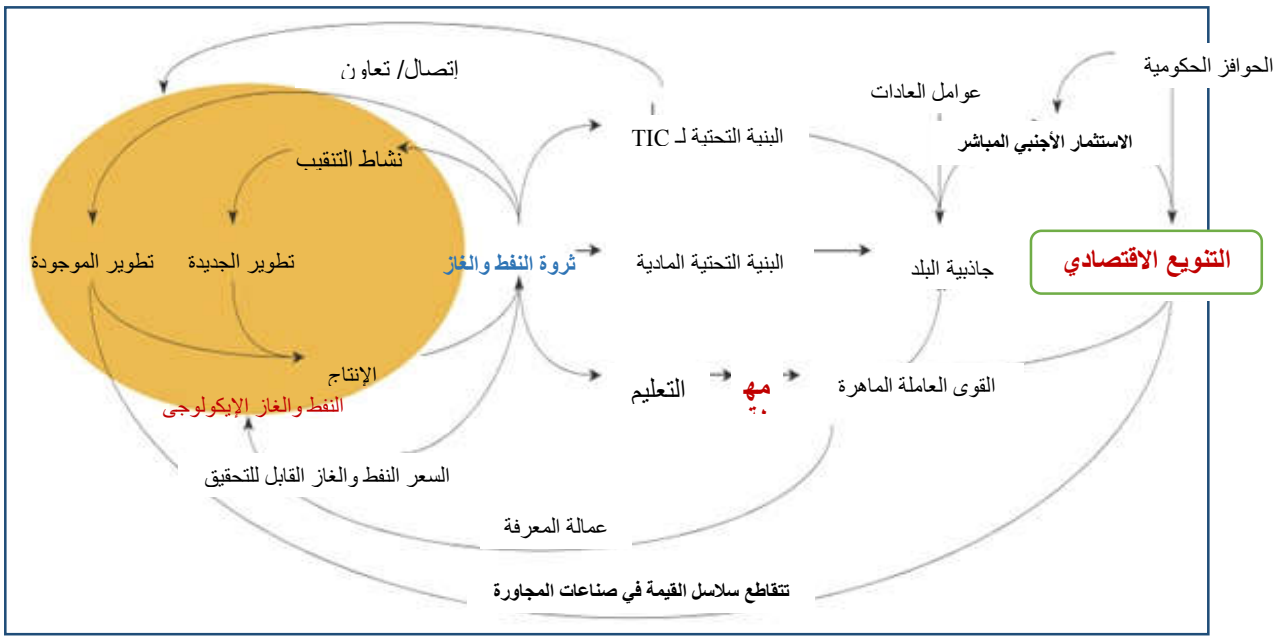

Source: Tony Wood, "**The Natural Wealth of Nations: Transformation of Oil- and Gas-Producing Economie**", Cisco Internet Business Solutions Group (IBSG), 2007, p-09.: http://www.cisco.com/go/ibsg

وبما أن معظم احتياطيات النفط والغاز في العالم تقع في الاقتصادات النامية ومنها العربية خصوصافإن هذه استرتيجية ترتكزعلى إستغلال هذه الفرص من خلال زيادة الاستثمار وتطوير التقنيات والبنى التحتية التي تمكنها من استغلال الثروات المعدنية بكفاءة، في نفس الوقت يوفر ذلكفرصة لجهود التنويع الاقتصادي. كما أنإنشاء وإدارة النظم الإيكولوجية في سياق التنمية المستدامة أمر بالغ الأهمية لنجاح هذه الجهود،وتجسيد ذلكيتطلب التعاون بين القطاع الخاص والحكومة، والمؤسسات البحثية والتعليمية، وإنشاء ثقافة الابتكار والإبداع. وهذا بدوره يتطلب التواصل بين قطاعات الصناعة والنظم الإيكولوجية، وتعزيز تبادل المعارف والأفكار، وتشجيع

الابتكار.ولتحقيق ذلك، لا بد من الاستثمار في البنية التحتية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القوية قابلة للقياس للإنشاء والحفاظ على الترابط والتنسيق التعاون بين جميع القطاعات من النظام البيئي للنفط والغاز. من خلال دعم مجال الاتصال بين قطاع شركات النفط والغاز وباقي القطاعات، والبنية التحتية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أيضا وتمكين صناعة النفط والغاز لاستغلال الاحتياطيات بأكبر قدر من الفعالية والوصول المعرفة المتزايدة. وتلعب التكنولوجيا دورا محوريا حاليا وهي قادرة على الخلق في أي مكان وفي دعم الروابط بين الأفراد والمنظمات التي لم تكن ممكنة من قبل. وهذا يسمح بالتعاون وبالتسريع في اتخاذ القرارات حول القضايا الاستراتيجية وفي الوقت الحقيقي، وفي تلافي الحالات الحرجة.

2. **إتباع نمط تنويع اقتصادي خاص بالبلدان العربية المصدرة للنفط:** كانت بداية التنويع الاقتصادي في البلدان المتقدمة من خلال عملية التحول الهيكلي المرحلي في نصيب القطاعات المكونة للنتاج الأجمالي والتوظيف، حيث شهدت قطاعات التصنيع والخدمات نموا كبيرا، وفي مرحلة لاحقة، حدث تراجع في نصيب الصناعة، وانتقل العمالة والدخل الكبير لقطاع الخدمات. غير أن البيئة العالمية اليوم لمثل هذا التحول أصبحت أكثر تعقيدا وتختلف شروطها وظروفها، سيما للبلدان العربية المصدرة للنفط، وهذا ما يؤشر على ضرورة تبني استراتيجية أو نمط خاص لتعزيز التنويع الإقتصاديتمكن صانعي السياسة من اتباعها للمساعدة في نمو قطاعات جديدة في الدول العربية المصدرة للنفط. وتكون مستخلصة من الأمثلة عن بلدان أخرى، من ذلك دعم التنويع الأفقي والرأسي،ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع غير النفطي الذي يمكن أن يقوم به في سبيل تعزيز النمو الاقتصادي أكثر.

أ. **تطوير استراتيجيات التنويع الأفقي والرأسي:** تعتبر الدول العربية المصدرة للنفط في المراحل الأولى منالتنويع الاقتصادي.كما هو موضح في الشكل–معامل جيني للتوزيع القطاعات الصناعية مرتفع، وهذا ما يدل على انخفاض مستوى التنوع الاقتصادي. وعلى عكسنتائج الدراسة الشهيرة من طرف (Imbs and Wacziarg, 2003)[32]، فإن الدول العربية المصدرة للنفط، معظمها من الاقتصادات ذات الدخل المرتفع واقعيا، ولكنها تقع خارج منحنى المقارنة مع بلدان أخرى على مستوى هذا المؤشر. وبالتالي فإن التنويع العمودي لابد أن يرتكز على القطاعات التي تتمتع فيها الدول بميزة نسبية آنية ومباشرة نظرالصعوبةتنمية وتعزيز كل قطاعات في نفس الوقت مقابل انجذاب نحو القطاعات غير المتداولة التي تنشأ نتيجة ارتفاع الطلب المحلي الذي تغديه عائدات النفط الممول من خلال الإنفاق العام.بالمقابلفأن إمكانية تجسيد التنويع العمودي في معظم الدول العربية المصدرة للنفطكبيرة،فعلى سبيل المثال في الجزائر، تتألف صادرات النفط بشكل رئيسي من النفط الخام والغاز، حيث أن قيمة الصادرات من المنتجات المكررة والمشتقات الهيدروكربونية ضئيلة، مما يؤشر على أن إمكانيات التكامل الرأسي بالنسبة للمنتجات ذات قيمة مضافة الأعلى في الصناعات المعدنية والكيماوية عالية.وبالتالي هذه الاستراتيجية يمكن أن تنجح في توليد مصادر جديدة للنمو والتوظيف، غير أنها لن تساعد بشكل كبير في الحد من الاعتماد على النفط وبالتالي قابيلة التعرض للتقلب ونضوب مصادر من الإيرادات.بالمقابلاستراتيجية التنويع الأفقي تتطلب توسيع الأنشطة خارج تلك القطاع النفط والغاز، من خلال نشاطات لا ترتبط بالضرورة ببعضها البعض،

وبالأخص بالنفط.ونظرا توفر إمكانية توطين التكنولوجيات الجديدة وفورات الحجم، يمكن للشركات الاستفادة من أوجه التعاون المتبادل والتنويع. كما أن التنويع الأفقي من شأنه أيضا أن يتأثر بكيفية اختيار الحكومات إنفاق عائداتها النفط. حيث أن الإنفاق الذي يخفض من تكاليف الإنتاج في قطاعات جديدة ويرفع كفاءتها، من شأنه أن يشجع دخول المستثمرين بقدرات ومعارف جديدة. وعليه فإن إمكانية التنويع الأفقي تعد كبيرة في العديد من الدول العربية المصدرة للنفط. ففي الجزائر على سبيل المثال، قطاع الصناعات الزراعية والسياحة مجالين ذوات إمكانات ضخمة على الأرجح غير مستغلة، حيث طريقة تراجع العائدات أقل من الدول المجاورة[33].

ب. التكامل مع سلاسلالقيمة المضافة العالمية: سلاسل القيمة العالمية تمثل آلية إضافيةتمكن الشركات في البلدان العربية المصدرة للنفط من الوصول إلى السوق والتقنيات العالمية. فهناك مجالا للإندماج في شبكات سلاسل التوريد والتخصص في مراحل معينة من إنتاج السلع الاقتصادية المعقدة. بيد أن العديد من الاقتصادات العربية المصدرة للنفط لا تزال تجد نفسها في بداية عملية الاندماج في سلاسل القيمة العالمية.حيث قيمة الصادرات يهيمن عليها النفط، ولا تزال حصة قيمة المضافة الأجنبية في صادرات منخفضة بشكل ملحوظ.وعلاوة على ذلك، فإن عمق التكامل في سلاسل القيمة العالمية و / أو السرعة التي تنضم بها الدول المصدرة للنفطفي شبكات سلاسل التوريد قليلة نسبيا (صادرات النفط والغاز أكثر من 25 % من إجمالي الصادرات). والمزيد تكامل مع سلاسل القيمة المضافة العالمية يتطلب الاستغلال العميق للميزة النسبية بما في ذلك الموقع الجغرافي وكثافة اليد العاملة، والتحسن في القدرة التكنولوجية، وزيادة الكفاءة في الإنتاج والمهارات التقنية والإدارية العليا، والأجور التنافسية.

ت. جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع غير النفطي: إن عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) نحو القطاع غير النفطي يؤدي إلى إنشاء قاعدة عريضة للنمو الاقتصادي.ويعتبر قطاع النفط والغاز المستفيد الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر في معظم البلدان العربية المصدرة للنفط. في عمان على سبيل المثال، نحو 50 % من الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع النفط. وبما أن قواعد التصنيع وتصدير الخدمات مازالت محدودة في كثير من هذه البلدان، فإن التخصص والدخول في شريحة معينة من سلسلة الإنتاج العالمية يمكن من الإستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحسين جودة الصادرات والنوعية، وتسريع التكنولوجيا وتحويل المعرفة، وعلى وجه التحديد من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر[34].

الشكل(10): تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر التراكمية في البلدان العربية المصدرة للنفط

(حسب القطاع؛ 2003 – ماي2015؛ بليون دولار أمريكي)

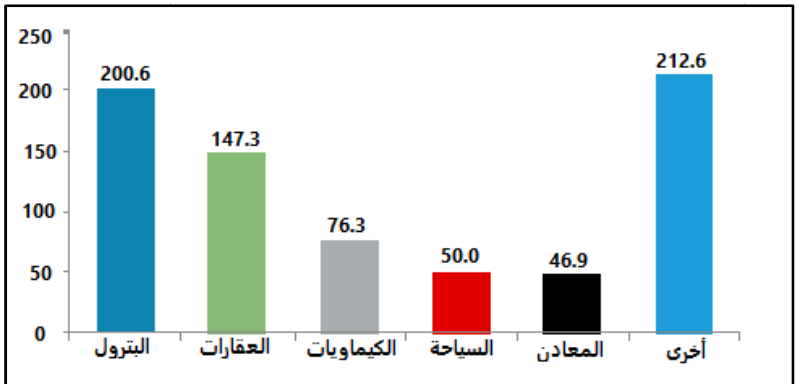

المصدر: تقريرالعربي للاستثمار وشركة ضمان ائتمان الصادرات، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي، 2015؛ ص165.

إن تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي في صناعات غير النفطية قد ينطوي على تخفيض شروط الدخول، وخلق وسطاء ترويج الاستثمار، وتبسيط الهياكل الضريبية. على سبيل المثال، فإن بعض البلدان تفرض شرط الملكية المحلية على الأغلبية وهذا يشكل رادعا كبيرا للاستثمار الأجنبي المباشر، ينبغي القضاء عليه أو على الأقل اقتصاره على القطاعات الاستراتيجية فقط.

خاتمة

طرقتالدراسة وضوعا في غاية الأهمية ألا وهو قضية التنويع الاقتصادي ودوره في معالجة لعنة الموارد أو لعنة النفط، والذي أصبح ضرورة ملحة لا سيما بالنسبة للاقتصادات العربية المصدرة للنفط، من خلال تنويع الهيكل الإنتاجي والتصديري. حيث أبرزت الدراسة طبيعة الروابط القائمة بين لعنة الموارد (النفط) والآثارالسلبية لها، ودور التنويع الاقتصادي كخيار للبلدان العربية المنتجة والمصدرة للنفط من أجل تحقيق نمو إقتصاد مستدام وأكثر إستقرارا وتوازنا، وتوصلت الدراسةالتحليلية لجملة منالاستنتاجاتالهامة تتلخص في النقاط التالية:

- الدول الغنية بالموارد النفطية، لا تعاني جلهامن لعنة النفط أو ضعف التنويع فهناك تجارب رائدة في التنويع كما في حالة ماليزيا، وإندونيسيا، والعكس فالبلدان التي تعاني قلة الموارد (النفط) لا يعني أنها ليس بحاجة للتنويع، فالتنويع ضروري في حال ندرة أو وفرة الموارد(النفط).
- إن ارتفاع التركيز الاقتصادي يعرض الإقتصادات للصدمات الخارجية كالتقلبات في أسعار النفط،وهذا التعرض من شأنه ينشأ تقلبات إرتداديةاقتصاديةأخرى،ومن ذلكزيادة درجة حساسية النشاط الاقتصادي الحقيقي تجاه صدماتأسعار النفط،والتخفيف من مجمل التذبذبات والآثار غير المباشرة التي تلي ذلك لا يكون إلابإعتماد سياسة التنويع الفعّال للصادرات ذات القيمة المضافة العالية،وتحسين معدل أداء النشاط الحقيقي بما يسمح إلى حد كبير بزيادة التنويع الإقتصادي.

- بالرغم من جهود الحكومات الرامية لتقليص مستويات التركيز الاقتصادي وزيادة التنويع لازالت البلدان العربية المصدرة للنفط متأخرة في مؤشرات التنويع، والتقدم المحرز في البعض منها –ولاسيما اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي –مازال غير كافوتظل إقتصاداتها ذات تركيز وتنويع غير كاف.

وحتى يكون لهذه النتائج صدى واسعاعند واضعي السياسات وصناع القرار في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية(كالنفط)، لابد من الإستفادة من الحقائق العلمية والنتائج التجريبية في إدراك أهميةالتركيز على التنويع الاقتصادي وجعله على رأسجدول أعمال خطط وبرامج التنمية.كما أنه لابدمن متابعة وقياسمدى التنوع الاقتصادي لتقييم مدى النجاح فيه. ووضع أسس من السياسات لتجسيد استراتيجية مستقبلية تفيد فيالابتعاد عن الاقتصاد الريعي وتنويع الاقتصاد من خلال التركيز على القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية لابد من:

- ✓ تصحيح الاختلالات المالية والنقدية وسياسات أسعار الصرف وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- ✓ جعل القواعد التكنولوجية الصناعية المحلية أكثر عمقا واتساعا، مع تشجيع تكوين مؤسسات البحث العلمي والتطوير المشتركة، وتعزيز الانفاق على البحث والتطوير حيث أن نسبة ما ينفق عليه متواضعة جدا مقارنةبالآمال المعقودة عليه.
- ✓ إحداث تسارع في تراكم رأس المال البشري بزيادة العناية بنظم التعليم التقني والتدريب المهني وخفض مستويات الأميّة، وإعادة النظر في نظم سوق العمل وتطويرها بما يلبي الحاجات المستقبلية من ناحية، والاعتماد على العمالة الفنية الوطنية من جهة أخرى.
- ✓ تشجيع الاقتصاد الموجه للخارج، فبرغم إنفتاح اقتصادات البلدانالمصدرة للنفط على الخارج إلا أن الاعتماد على البترول جعلها هشة وحساسة جدا للتغيرات الخارجية في سوق البترول، أما سياسة التوجه للخارج المقصودةفإنها تتطلب تطوير قطاع صناعي قادر على النفاذ للأسواق العالمية من خلال رفع مستويات الجودة والإنتاجية وخفض الدعم المباشر وغير المباشر حتى يمكن إقامة صناعات قوية تنافسية.
- ✓ خلق بيئة اقتصادية قوية تتسم بالشفافية والمصداقية. ورفع مستوى الوفورات المحلية من خلال التكامل بين الصناعات المختلفة وإعادة النظر في سياسة التوطن الصناعي القطري وإحلال التوطن الإقليمي محل القطري.
- ✓ إجراء مزيد من الدراسات والبحوث المتعمقة للقطاعات والصناعات التي يمكن تطويرها والتعرف على المزايا الديناميكية لها للاستفادة من الفرص التي توفرها نظام التجارة العالمية.
- ✓ إن التحول من اقتصاد ريعي الى اقتصاد متنوع يتطلب إيجاد التوازن السليم بين كل من العوامل الآتية: هياكل الإنتاج، الدخل والاستهلاك والادخار والاستثمار المحلي، التوزيع الإقليمي للاستثمارات، تقليص الاعتماد على الموارد الطبيعية وإحلالها بمصادر دخل أخرى خصوصا مصادر الإنتاج المتجدد والصناعات القائمة على المعرفة.

✓ خلق بيئة تنافسية تشجع القطاع الخاص على مزيد من المشاركة في جهود التنمية. حيث أن خلق بيئة اقتصادية كلية مستقرة هو شرط ضروري لزيادة ثقة القطاع الخاص. ودعم التحول من الملكية العامة للخاصة، وإتباع سياساتتسعير خدمات المرافق العامة، تطبيق سياسات فعالة لدعم أسواق المال المحلية وجعلها أكثر كفاءة.

-الملاحق-

الجدول (1): مؤشرات المرض الهولندي في بعض البلدان الغنية بالموارد الطبيعية

TABLE
Dutch-Disease Indicators

Country	Oil Shock (%) 1970–75	1975–80	Real Exchange Rate (1975 = 100) 1970	1978	1981	Sectoral Growth Rates (1970–81) (% per annum) Agric.	Manuf.	Non-Trade
Saudi Arabia	544	168	292	104	69	5.3	6.7	15.8
Kuwait	183	71	167	119	86	6.1	9.5	9.7
Nigeria	73	46	117	121	89	−0.3	11.7	9.1
Mexico	146	20	83	124	89	3.7	7.1	6.8
Indonesia	1	60	118	117	106	4.0	13.4	10.1
Venezuela	48	34	97	103	76	2.7	4.7	5.5

Source: Based on Table 11.3 of Michael Roemer, "Dutch Disease in Developing Countries: Swallowing Bitter Medicine," in Mats Lundahl ed., *The Primary Sector in Economic Development: Proceedings of the Seventh Arne Ryde Symposium, Frostavallen, August 29–30, 1983* (London: Croom Helm, 1985), p. 243.

Notes:
Oil Shock = increment in nominal value of petroleum exports divided by GDP at beginning of each period.
Real Exchange Rate = Index of local currency-to-dollar rate divided by the implicit GDP deflator and multiplied by an index of import prices. A decrease in the index represents a real appreciation.
Non-Tradables = Construction , utilities, transport and communication, public administration and defense, and other services.

Source:Robert E. Looney,"OIL REVENUES AND VIABLE DEVELOPMENT: IMPACTOF THE "DUTCHDISEASE" ON SAUDI ARABIAN DIVERSIFICATION EFFORT",AMERICAN ARAB AFFAIRS, Winter, *n*: 27,1988-89, p-32

الجدول(2):الإعتماد على النفط في أنحاء العالم

بلدان	50–100 % من عائدات التصدير	20–49 % من عائدات التصدير	19–20 % من عائدات التصدير

الشرق الأوسط	البحرين الجمهورية الإسلامية الإيرانية، الكويت، ليبيا، عمان، قطر السعودية، اليمن	سوريا،الإمارات العربية المتحدة	مصر
إفريقيا	أنغولا، الكونغو الديمقراطية، الغابون، نيجيريا	الكاميرون، غينيا الاستوائية	
أمريكا اللاتينية	فنزويلا	ترينيداد وتوباغو، الإكوادور،	
أوروبا، آسيا، والباسيفيك		أذربيجان، بروناي دار السلام، كازاخستان، النرويج، بابوا غينيا الجديدة، روسيا	إندونيسيا، الفتنام،

الجدول (03): الإخفاقات والنجاحات بين الاقتصادات النفطية

البلد	1980–1965	1993–1980
نيجيريا	4.2	0.1–
السعودية العربية	0.6	3.6–
الكويت	0.4	4.3–
الإمارات العربية المتحدة	0.6	4.4–
المكسيك	3.6	0.5–
الجزائر	4.2	0.8–
فنزويلا	2.3	0.7–
إندونيسيا	5.2	4.2
ماليزيا	4.7	3.5
النرويج	3.6	2.7

– الهـــوامش والمراجع–

[1]- تركزالدراسةعلىبلدانالعربية المصدرة للنفطوالتيتنتج وتصدر النفط.وتضم كل من:الجزائر، البحرين،العراق،الكويت،ليبيا،عمان،قطر ،المملكةالعربيةالسعودية،الإماراتالعربيةالمتحدة،واليمن.

[2] - أستخدم في هذه المقالة مصطلح" النفط " للإشارة إلى النفط والغاز الطبيعي على حد سواء، كما أستخدم مصطلح الثروة النفطية "، " الثروة البترولية" و" إنتاج النفط" بصورة تبادلية. ووفقا لتصنيف المتعارف عليه يصبح البلد منتج للنفط أو دولة نفطية إذا كانت تنتج مالا يقل 100 دولار للفرد الواحد من مواطنيها في كل 2000 دولار دخلا متأتيا من النفط والغاز في سنة بعينها. في سنة 2009 كانت ثمة 56 دولة نفطية منتشرة في جميع أنحاء العالم.

[3]- Emily .Sinnott, John.Nash, Augusto DE LA TORRE, « Naturel Resources in Latin American and the Caribbean : Boyounds Booms and Busts?" The World Bank , Washington ,2010, p-2

[4] -Emily. Sinnott, John.Nash, Augusto DE LA TORRE, « Naturel Resources in Latin American and the Caribbean: Boyounds Booms and Busts?" The World Bank, Washington, 2010, p-2.

[5]- مصطلح "لعنةالموارد" و "المرضالهولندي" غالبامايتم استخدمهماكبديلعن بعضهما البعض، غير أنهما ليس مصطلحين مترادفين،فلعنةالمواردتشملعلى كلاالآثارالسلبيةالمفترضةللنفطعلىالتنمية،فيحينيشيرالمرضالهولنديإلىالجانبواحدمنلعنةالموارد،وهي التأثيرات التضخمية غيرالمتوقعةالمواردالطبيعية (فيحالةهولندا:كانالغازالطبيعي).

[6]-Corden.w.M," Booming sector and Dutch Disease Economics: Survey and consolation", Oxford economic papers,n 36, 1986,p- 370.

[7]-Bitrus Nakah Bature, "The Dutch Disease and the Diversification of an Economy": Some Case Studies,IOSR Journal Of Humanities And Social Science (IOSR-JHSS) Volume 15, Issue 5 (Sep. - Oct. 2013),p-06

[8]- DD= Dutch Disease

[9]- Bitrus Nakah Bature, "The Dutch Disease and the Diversification of an Economy": Some Case Studies,IOSR Journal Of Humanities And Social Science (IOSR-JHSS) Volume 15, Issue 5 (Sep. - Oct. 2013),p-07

[10]- Managing oil weath, Al Masah Capital Management Limited " AMCML", Dubai International Financial Centre, Dubai Website: www.almasahcapital.com,2013, p- 16.

[11]- Bitrus Nakah Bature, "The Dutch Disease and the Diversification of an Economy": Some Case Studies,IOSR Journal Of Humanities And Social Science (IOSR-JHSS) Volume 15, Issue 5 (Sep. - Oct. 2013),p-07

[12]- مايكل روس، ترجمة: محمد هيثم نشواني، " نقمة النفط: كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الأمم"، منتدى العلاقات العربية الدولية، الطبعة الأولى، 2014، ص -28.

[13]-Usman Lawal Abubakar, Resource Curse and the Need for Economic Diversification, *Proceedings of the* Fourth International Conference on Global Business, Economics, Finance and Social Sciences (GB15Kolkata Conference) Kolkata, India, 18-20 December, 2015.p p-2-4

[14]- أحمد آل درويش وآخرون، " المملكة العربية السعودية: معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو"، سلسلة دراسات الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2015، ص -21.

[15]- Anar Ahmadov," Political Determinants of Economic Diversification in Natural Resource- Rich Developing Countries , oxfords , UK , May , 2012, p- 02.

[16]- دافيد ريكاردو David Ricardo؛ (1823 - 1772) رائد من رواد المدرسة الكلاسيكية ، أشتهر بقيامه بشرح قوانين توزيع الدخل القومي في الاقتصادالرأسمالي، وله نظرية المعروفة باسم قانون الميزة النسبية أو النفقة النسبية.

[17]- Brainard .w & Cooper R, " Uncertainty and DIVERSIFICATION TRADE ",Food Research Institute Studies in Agricultural Economics, Trade, and Development 8:257–285.p -3.

[18]- Sami Mahroum & Yasser Al-saleh "Economic Diversification Policies in Natural Resource Rich Economies" , Routledge Explorations in Environmental Economics , BRITISH Library Cataloging , London , 2016, p-134.

[20]-Albassam, Bassam, Economic diversification in Saudi Arabia: Myth or reality? Resource policy, Elsevier journal, 2015, P-113.

[21]- HAMMAND. John, "The Resource cures and oil revenues in Angola and Venezuela",Sciense & Society, Vol. 75,No.03,July2011,pp- 348-378.

[22]-Jean Imbs, Romain Wacziarg, "Stages of Diversification", London Business School, September 2002.
Miklos Koren and Silvana Tenreyro," Volatility, Diversification and development in the GULF, p-4.

[23]-Dominik Hartmann, Andreas Pyka, ECD« INNOVATION, ECONOMIC DIVERSIFICATION AND HUMAN DEVELOPMENT", Discussion Paper 65- 2013, FZID, Universite HOHENHEIM,Germany, 2013,pp,3-16.

[24]- Anar Ahmadov," Political Determinants of Economic Diversification in Natural Resource- Rich Developing Countries , oxfords , UK , May , 2012, p- 04

[25]-Anar Ahmadov," Political Determinants of Economic Diversification in Natural Resource- Rich Developing Countries , oxfords , UK , May , 2012, p- 04.

[26]- GIZ and UNIDO: Enhancing the Quality of Industrial Policies "EQULP", tool 4,Diversification – Domestic and Export Dimensionson website: http://www.equip-project.org/tool-4-diversification-domestic-and-export-dimensions/24-25, 2015.p-15.

[27]-Zainal Aznam Yusof,"Economic Diversification: The Case of Malaysia", Natural Resource Governance institute, Juin 2012, http/:www.resourcegovernance.org/.../RWI , p-12.

[28]- world bank Group Engagement in Rrsources – Rich Developing Countries: The Cases of the Plurinational State of Bolivia,Kazarhstan, Mongolia and Zambia, **I**ndependent **E**valuation **G**roup(IEG), Washington , 2015, pp-28-30.

[29] - IMF , staff," Economic diversification in Arab oil-exporting countries", annuel meeting of Arab Ministers of Finances , Manama, Bahrain, 2016 , pp- 7,12

[30]-لقد بدأت العديد من الدول العربية المصدرة للنفط من خلال مبادرات في سنوات الأخيرة لدعم اقتصاد أكثر تنوعا. على سبيل المثال، شجعت دولة الإمارات العربية المتحدة تطوير المناطق الصناعية وإعادة هيكلة القطاعات الصناعية؛ قامت الجزائر بتنفيذ مشاريع البنية التحتية الكبيرة. وفي الكويت، تركز خطة التنمية الجديدة على مشاريع البنية التحتية الكبيرة ويتم تمويلها إلى حد كبير من خلال شراكات مع القطاع الخاص.

[31] -IMF, staff," Economic diversification in Arab oil-exporting countries", annuel meeting of Arab Ministers of Finances, Manama, Bahrain, 2016, pp-19,34.

[32]-Jean Imbs Romain Wacziarg, "Stages of Diversification", London Business School, September 2002.
Miklos Koren and Silvana Tenreyro," Volatility, Diversification and development in the GULF, p-5.

[33]- IMF, staff," Economic diversification in Arab oil-exporting countries", annual meeting of Arab Ministers of Finances, Manama, Bahrain, 2016, p- 32.

[34] - IMF, staff," Economic diversification in Arab oil-exporting countries", annual meeting of Arab Ministers of Finances, Manama, Bahrain, 2016, p- 35.